ضرورة إدماج مناطق الحرف التقليدية في المناطق الصناعية الجزائرية

The need to integrate traditional craft zones into Algerian industrial zones

La nécessité d'intégrer les zones artisanales traditionnelles dans les zones industrielles algériennes

أ. د./ بن عبد العزيز فطيمة*

تاريخ الاستلام: 2018/09/03 تاريخ قبول النشر: 2018/09/23

Abstract:

According to the National Agency for Intermediation and Land Regulation, in 2018, Algeria has 72 industrial zones covering an area of over 12,000 hectares, and has more than 450 activity zones covering an area of over 17,000 hectares. This article attempts to answer the question of the integration of traditional craft zones in Algerian industrial zones.

Key words: Zones industrielles, Investissement, Exportation, Intégration des zones artisanales traditionnelles dans les zones industrielles algériennes.

* أستاذة ـ جامعة البليدة 2

ملخص:

وفق الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، في سنة 2018، تمتلك الجزائر 72 منطقة صناعية تغطي مساحة تزيد عن 12000 هكتار، إضافة لأكثر من 450 منطقة نشاط تغطي مساحة تزيد على 17000 هكتار. ومن خلال هذا المقال، نحاول الإجابة عن مسألة إدماج مناطق الحرف التقليدية في المناطق الصناعية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، الاستثمار، الصادرات، إدماج المناطق الحرفية في المناطق الصناعية الجزائرية.

Abstract:

Selon l'Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière, en 2018, L'Algérie dispose de 72 zones industrielles couvrant une superficie de plus 12 000 hectares, et dispose de plus de 450 zones activités couvrant une superficie de plus 17000 hectares. Cet article tente à répondre à la question de l'intégration des zones artisanales traditionnelles dans les zones industrielles algériennes.

Mots clés: **Z**ones industrielles, **I**nvestissement, **E**xportation, **I**ntégration des zones artisanales traditionnelles dans les zones industrielles algériennes.

مخطط المقال:

مقدمة
1) أدبيات المناطق الصناعية والصناعات التقليدية والحرف
1-1) تقديم المناطق الصناعية
1-2) تقديم الصناعات التقليدية والحرف
2) إدماج المناطق الحرفية ضمن المناطق الصناعية في الجزائر
2-1) المناطق الصناعية في الجزائر
2-2) إشكالية إدماج الحرف في المناطق الصناعية في الجزائر
خاتمة

مقدمة:

للمناطق الصناعية أهمية كبرى في ترقية القطاع الصناعي قصد تشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات، فهي تعمل على تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة، مما يعود بالعديد من المنافع: توفير فرص العمل، اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، نقل وتوطين التقنية، تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، الالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد... الخ. وغالبًا ما تتواجد هذه المناطق على أطراف أو خارج المنطقة السكنية الرئيسية لبلدةٍ ما، تتوافر فيها وسائل مواصلات (من ضمنها الطرق والسكك الحديدية) وإنارة عمومية وتوفير كل المرافق الضرورية الأخرى. وحاليا وفق متطلبات التنمية الصناعية المستدامة، يتطلب الانتقال نحو التنمية الصناعية الخضراء في المناطق الصناعية كعنصر أساسي للتصدي لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن النشاط الصناعي.

من خلال المقال، نضع إشكالية للبحث من خلال السؤال الأساسي: **كيف يُمكن إدماج المناطق الحرفية في المناطق الصناعية؟**

1) أدبيات المناطق الصناعية والصناعات التقليدية والحرف:

إذا كانت المناطق الصناعية* هي تنفيذ لاستراتيجيات وسياسات صناعية محددة مع مراعاة مسائل التموين بجدية[1]، فإن مفهوم التصنيع يعتبر من المفاهيم التي ظهرت بعد الثورة الصناعية الأولى في منتصف القرن السادس عشر، وهو بإيجاز عملية بناء المصانع على نطاق واسع، بحيث يصبح النشاط الصناعي مرتبط بمفهوم التنمية ارتباطاً كبيرا. لكن لكي تنجح استراتيجيات التصنيع، لابد من الاهتمام بالمعدات أساس العملية، فبعد اختيار هذه المعدات وفقا للمواصفات، يجب أن تكون موضوع مخططات التركيب النموذجية[2]. وعليه، تعد مواقع المشاريع الاستثمارية في المناطق الصناعية سواءً أكانت مشاريع فردية أو مجمعات صناعية كبيرة، واحدة من المؤشرات التي تعكس التنمية المكانية، والمتمثلة بتوزيع القوى العاملة الصناعية والقيمة المضافة لرؤوس الأموال المستثمرة حسب المدن والمناطق[3].

1-1) تقديم المناطق الصناعية:

تاريخيا، يُقال أن المناطق الصناعية بدأت مع الإمبراطورية الرومانية على موانئ البحر الأبيض المتوسط، غير أن أول منطقة صناعية نشأت قرب مانشستر بالمملكة المتحدة سنة 1896 وفي الولايات المتحدة الامريكية سنة 1889 وفي إيطاليا بمدينة نابولي سنة 1904[4].

تتعدد تعاريف المناطق الصناعية، ونلخص ما يلي:
- تمثل نمطاً موقعيا تتحدد لمساحة من الأرض، وقد تنمو بشكل تلقائي لما توفره البيئة الجغرافية من مقومات للنشاط الصناعي[5]؛
- مساحات كبيرة داخل المدن أو على مشارف المناطق التي تسمح بالاستخدام الصناعي[6]؛
- قطعة كبيرة من الأرض مقسمة ومطورة ومميزة البنية التحتية لاستخدام عدة منشآت في وقت واحد وقريبة من المنشآت، والمناطق الصناعية الناجحة تجسد الخصائص المثالية للمدن الصناعية[7]؛
- كل منطقة تجاور أكثر من مؤسسة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة[8]؛

* مصطلح "المنطقة الصناعية" متعدد التسميات وفق صيغ مختلفة ومعاني وتفاسير مختلفة: "النطاق الصناعي"، "المستوطنة الصناعية"، "الميدان الصناعي"، "المدن الصناعية"، "منطقة الصناعة"، "المجمع الصناعي"... الخ.

- أجزاء من استعمالات الأرض في مركز حضري أو مركز ضاحية مقيدة ومصممة للاستخدام الصناعي بشكل إداري أو رسمي على وفق ضوابط محددة[9]؛
- مساحة من الأرض تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها من المرافق والخدمات[10]؛
- ومساحة أرضية مخصصة لإقامة مشاريع صناعية، تنشأ عموما بقرار من رئيس البلدية، ويشترط أن تكون مدرجة في مخطط التنمية العمرانية (تعريف خبراء الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)[11].

مما سبق ذكره من تعاريف، نرى أن المنطقة الصناعية عبارة عن منطقة جغرافية مخصصة لمشاريع صناعية وفق معايير وضوابط محددة تحددها السلطة. كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

للمناطق الصناعية دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية، إذ تؤثر في جذب الصناعة وتحافظ على الأرض المحجوزة للاستغلال الصناعي، وتؤدي المناطق الصناعية إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأدوار التالية[12]:

- تؤدي اقتصاديات الحجم الكبير إلى خفض التكلفة بالنسبة للوحدة الواحدة؛
- تحقيق بيئة متناسقة وموحدة جاذبة للصناعة؛
- يمكن إبعاد الاستغلالات غير المناسبة للأرض، كما يمكن عزل المصانع غير المرغوب فيها؛
- العمل على خفض تكلفة المرافق والخدمات مثل المجاري والمياه والكهرباء والطرق ومكافحة الحريق وغير ذلك لتركيزها من أجل خدمة تجمع صناعي كبير كما يؤدي إلى ازدهار النشاط الصناعي في المنطقة الصناعية؛
- تتمكن الصناعات من التكامل بأن تستفيد كل صناعة من الأخرى، بأن تمد صناعة ما الصناعات الأخرى بالمواد الأولية؛
- وتساهم في توسيع وزيادة القاعدة الاقتصادية والصناعية وتساهم في عملية التنمية، إذ يتعين على المؤسسة الصناعية أن تثبت قدرتها على هذه التنمية والابتكار.

من أهداف إنشاء المنطق الصناعية، نذكر[13]:

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتطوير القطاع الصناعي من خلال تشجيع إنشاء الصناعات المختلفة الأحجام والاستفادة من ميزة تسهيلات الإنتاج وتوفر الخدمات العامة؛
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛

- إيجاد فرص عمل جديدة سواء على المستوى الوطني والإقليمي؛
- تكوين شبكة مهنية وصناعية وحرفية متكاملة وخلق الظروف المناسبة من أجل تحديث الصناعات الموجودة؛
- تنمية المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة؛
- تنمية المناطق المحيطة بالمنطق الصناعية من خلال الاستفادة من تطوير البنية التحتية وتركز الاستثمارات المالية التي تزيد من النشاط الاقتصادي والازدهار العمراني؛
- تحقيق الاكتفاء الكمي والنوعي في سد حاجات الأسواق المحلية والخارجية؛
- وتحقيق التكامل والترابط بين مختلف الصناعات في نفس المنطقة أو بين المناطق المختلفة في البلد.

للتخطيط الصناعي أهمية ودور في اختيار موقع الصناعة الذي يعتبر من أهم الخطوات التي تسبق عملية الإنشاء، حيث يتوقف عليها مدى صلاحية المشروع الصناعي من عدمه، كونها تمثل أهم خطوات دراسات الجدوى الاقتصادية، وأن حدوث أي خطأ في اختيار الموقع قد يتسبب في غالب الأحيان بآثار سلبية ليس للمشروع الصناعي فقط بل للاقتصاد ككل، فاختيار الموقع الأمثل للصناعة من أهم مقومات نجاحها، وهذا بإدماج مفهوم المخاطر قبل وأثناء عمل المناطق الصناعية[14]، وأن هذا الاختيار لابد أن يمر بمرحلتين: مرحلة أولى: تحديد المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المصنع، مرحلة ثانية: تحليل الموقع داخل حدود هذه المنطقة. وفي هاتين المرحلتين، يركز المخططون على اختيار الموقع الأفضل[15].

هناك العديد مقومات إنشاء المناطق الصناعية، والتي يُمكن أن نجمعها من خلال مجمعين[16]:

1. الموقع:

يتطلب تعيين الموقع الأمثل: البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيرها، تحديد المناطق التي لا تؤثر على البيئة سلبا بشكل كبير، اختيار الأراضي قليلة الانحدار ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة، تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية، تجنب التعدي على الأراضي الزراعية والغابات، التأكد من خلو الأراضي من المخلفات السامة والملوثات المختلفة، توفر الشوارع وخطوط المواصلات وكافة المرافق اللازمة والخدمات الأمنية والمراكز الارشادية، القرب من مناطق سكن العمال وخطوط المواصلات (طرق، موانئ، سكك حديدية ومطارات)، وانشاء الفواصل الخضراء.

2. وتوفير أساسيات قيام المناطق الصناعية على الموقع المعين:

أهمها: اليد العاملة: لا بد من توفر اليد العاملة سواء من حيث الكم أو الكفاءات (عمال فنيين ذوي خبرة)، االمواد الخام والمواد الأولية، رؤوس الأموال، توفر الطاقة، والنقل والمواصلات.

يقوم بناء وإدارة المناطق الصناعية على الركائز التالية[17]:
- عملية استثمار قائم على تخطيط وفهم للإمكانات المتاحة سواء المادية أم البشرية؛
- إدارة التغيير بدمج المواطن العنصر الأساسي لنجاحها ليتحول ويتأقلم مع متطلبات الحياة الصناعية الجديدة؛
- التوازن الاجتماعي بتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين؛
- بناء الطرق والمباني الخدمية وتوفير المنافع كالكهرباء والمياه... الخ؛
- التدريب والتطوير؛
- الشراكة مع مستثمرين أجانب لتوطين الخبرات والتقنيات؛
- والاستدامة بعدم التساهل في تطبيق الضوابط التي تضمن تحقيق أعلى معدلات السلامة البيئية والأمنية.

يصاحب قيام المناطق الصناعية مضار بيئية عديدة، تتطلب معالجتها إقامة مناطق صناعية جديدة يراعي فيها العامل البيئي، ويتمثل مضار البيئة في مخلفات الصناعة والأدخنة والروائح والغبار والضجيج. ويتطلب معالجة هذه المضار البيئية أموالاً ضخمة؛ لذا يلجأ عند حل هذه المشكلة إلى إقامة مناطق صناعية جديدة لتخفيف أثر التلوث عن المنطقة القديمة[18]. فكل الصناعات هي ملوثة للبيئة، ولكن بدرجات، ولعل أخطرها الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة، وهو ما يُفرض على المؤسسات الصناعية السير نحو التنمية المستدامة وتحمل مسؤولية اجتماعية[19]. لذلك، كان لابد من وضع أسس سليمة لاختيار مواقع المدن والمناطق الصناعية ومعرفة مدى التزامها بالشروط المناسبة للحفاظ على البيئة، كما يجب سن القوانين الصارمة المرافقة لذلك وإعدادها إعداداً جيداً لتجنب أخطاء عديدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

من الاعتبارات البيئية الواجب إتباعها في اختيار مواقع المدن والمناطق الصناعية، ومنها نذكر[20]:
- أن تكون تلك المناطق بعيدة عن اتجاهات نمو المدن والمناطق الصناعية؛
- أن نكون في اتجاه معاكس لاتجاه الرياح السائدة في المناطق السكنية؛
- يجب اختيار الموقع لخدمة البيئة المحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إن إنشاء قسم للبيئة وللسلامة العامة داخل المدن والمناطق الصناعية من الأهمية بمكان، حيث انه من مهامها تقديم الخدمات وإدارة النفايات الصناعية، لتحقيق الهدف الأساسي "تحقيق نمو اقتصادي بلا تدمير للبيئة"، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الخاصة والرسمية داخل هذه المناطق؛
- وتتعلق ببعد المناطق الصناعية عن مركز المدينة وذلك نتيجة لوجود المخلفات سواء الصوتية أو المادية.

1-2) تقديم الصناعات التقليدية والحرف:

تعتبر الصناعات التقليدية نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية –بما تحمله من رؤى وقيم حضارية– وبيئتها الطبيعية، وبينها وبين المجتمعات الأخرى، وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية –خاصة في شقها التقني– ورصيد مخزون للخبرات الحياتية والإمكانات الإنتاجية الذاتية المتاحة داخل كل مجتمع محلى. وتبدو أهمية هذه الصناعات في أنها تغطي مدى بالغ التنوع والاتساع من المجالات الاقتصادية من تصنيع الغذاء والأدوية والغزل والنسيج والملابس والسجاد والحصير والفخار، وكذلك الصناعات التي تتعلق ببناء المساكن وإقامة السدود وحفر الآبار ووسائل المواصلات... الخ. كما أنها واسعة وقابلة للانتشار حتى لأصغر وحدة عمرانية؛ قرية كانت أو واحة أو حيا سكنيا، وكذلك لأصغر وحدة للنسيج الاجتماعي الحضاري، وهى الأسرة النووية أو الممتدة[21].

تعرف الصناعات التقليدية والحرف أنها تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها فرد أو مجموعة أفراد لغرض إنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من المواد والخامات الأولية المتوفرة المحلية الطبيعية بالطرق التقليدية بهدف استخدامها في الاحتياجات اليومية للأفراد أو للمؤسسات أو لغرض الاقتناء الدائم أو المؤقت. ويعتمد الحرفي في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي باستخدام في البيئة الطبيعية المحلية[22].

وفق الأمر 01-96[23]، تعمل الدولة على حماية الصناعة التقليدية والحرف وتثمينها وتنميتها وترقية الحرفيين وإدماجهم في مناطق النشاط، وتؤسس غرف وطنية للصناعة التقليدية والحرف إقليميا في ولايات الوطن. والصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف،
وعليه، نرى أن الصناعات التقليدية والحرف أساسها هو العمل اليدوي المبدع المستنبط من تراكم تجارب الأجيال، فهو يحمل قيم تاريخية، ويستعمل غالبا المواد والخامات الأولية المحلية.

يمكن إيجاز خصائص الصناعات التقليدية والحرف في العديد من الميزات، نلخص منها أهم الخصائص[24]:

- إنشاءها لا يحتاج لرأس مال كبير، حيث تمثل تكلفة فرصة العمل قيمة صغيرة للغاية بالمقارنة بمؤسسات الصناعات الحديثة الصغيرة؛
- ذاتية النشأة غالبا؛

- احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية متواضعة للغاية، لا تتعدى معدات وآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا، حيث يغلب عليها استخدام معدات يدوية أو ميكانيكية يتم تشغيلها يدويا؛
- تعتمد بشكل أساسي على الخامات المحلية؛
- وذات مرونة عالية في مكان العمل (حجرة في منزل، فناء المنزل، ساحة مفتوحة، دكان، ورشة صغيرة...).

بمقتضى المرسوم التنفيذي 07-339[25]، تضمن قائمة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف المحدثة في ثلاثة فروع للنشاط هي نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، ونشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات. وقد أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مس بعض فروع النشاط إلى خلق حرف جديدة غير واردة بالقائمة. وتاريخيا، تطورت منتجات الصناعات التقليدية والحرف من نظام الإنتاج الحرفي الذي هو أصلا تطور من نظام الإنتاج المنزلي[26]، فهي تعبير عن منتوج ثقافي[27]. لإبراز التراث الوطني والثقافي المتناقل من جيل إلى جيل.
ولهذا الغرض، وقصد ضمان تجانس مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف مع التنظيمات في المجال المعمول بها على المستوى الوطني والدولي، تقرر إحداث جدول مرجعي لهذه المدونة مع المدونة الجزائرية للنشاطات والمنتوجات[28]:

1. نشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية:
تضم النشاطات المرتبطة بـ: صناعة المواد الغذائية، صناعة الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم، صناعة المعادن والمعادن الثمينة، صناعة الخشب ومشتقاته وما ماثله، صناعة الصوف والمواد المماثلة له، صناعة القماش، صناعة الجلود، وصناعة المواد المختلفة.
2. نشاطات الصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:
تضم نشاطات الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع: المناجم والمقالع، الميكانيك والكهرباء، الحديد، التغذية، النسيج والجلود، الخشب والتأثيث والخردوات والأدوات المنزلية، الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء، الحلي، ونشاطات صناعة تقليدية وحرف لإنتاج مواد مختلفة.
3. ونشاطات الصناعات التقليدية الحرفية للخدمات:
تضم نشاطات الخدمات لمختلف فروع النشاط الاقتصادي المرتبطة بـ: التركيب والصيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة، تصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة، الأشغال الميكانيكية، التهيئة والصيانة والتصليح وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية والصناعية والسكنية، النظافة وصحة العائلات، الألبسة، نشاطات صناعة تقليديات وحرف لخدمات مختلفة.

2) إدماج المناطق الحرفية ضمن المناطق الصناعية في الجزائر:

بالرجوع لواقع الجزائر، تضع البلاد آمالا كبيرة على المناطق الصناعية للنهوض بالاقتصاد في ظل تنامي الأزمة من جراء تهاوي أسعار النفط، والتي تصل حاليا إلى 72 منطقة صناعية، إلا أن العديد من هذه المناطق يبقى غير مستغلا. ومع بداية شهر سبتمبر 2017، رفعت الحكومة الجزائرية عدد المناطق الصناعية التي سيتم إنجازها إلى 50 منطقة جديدة في 39 ولاية من أصل 48 ولاية، وذلك عبر قروض طويلة الأجل يوفرها الصندوق الوطني للاستثمار، على أنه سيتم استرجاعها لاحقا من أرباح المناطق إلى الخزينة العمومية. ووفق المادة 75 من قانون المالية لسنة 2017*، سمحت الحكومة للمؤسسات الخاصة بإنشاء وتسيير وتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط الصناعي على أوعية عقارية تملكها هذه المؤسسات أو على عقارات تملكها الدولة بعد التنازل بالامتياز عنها وبالتراضي، وهذا قصد إنشاء وتهيئة وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط على أوعية عقارية غير فلاحية للاستفادة من مزايا على المستوى الضريبي والجبائي، بمنح حق الامتياز لفترة 33 سنة مع إقرار تخفيضات على مبلغ الامتياز لأصحاب التخصيصات ضمن المناطق الصناعية تراوحت ما بين 75 و95% حسب الموقع الجغرافي للمشروع.

2-1) المناطق الصناعية في الجزائر:

مع المخططات الإنمائية (المخطط الثلاثي 67-1969، مخطط الرباعي الأول 70-1973، والمخطط الرباعي الثاني 74-1977)، حظيت فيها التنمية الصناعية بالأولوية وتدعمت بإنشاء المناطق الصناعية، ثم دعمت سياستها أكثر فأنشأت مناطق نشاط (ZA) بداية الثمانينات من القرن الماضي مخصصة لاستقبال مشاريع وصناعات ذات أهمية محلية. لكن لم تحقق السياسة الاحتكارية للتنمية الاقتصادية أهدافها، بل عدت من الأسباب التي أدت لتزايد حجم الديون بوتيرة متسارعة، خاصة بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي. وأمام هذه النتائج، تبنت الدولة الجزائرية منهجا مغايرا قائما على الانفتاح الاقتصادي، أساسه تراجع الدولة عن التدخل المباشر في الحقل الاقتصادي واعتمادها لدور جديد يتمثل في سلطة الضبط، فبادرت السلطة بتحرير السوق العقارية من خلال توفير الظروف الملائمة

* القانون 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2016م المتضمن قانون المالية لسنة 2017 (الجريدة الرسمية، العدد 88-2016م).

للاستثمار الخاص بضمان الملكية الخاصة دستوريا، وإلى غاية تكريس حريته التامة بتقليص وتبسيط شكليات الاستثمار بتدعيم الشباك الوحيد سنة 2001.
رغم التحفيزات والتسهيلات وتهيئة الإطار القانوني المناسب وتحرير السوق العقارية سنة 1990، ووجود مساحات شاغرة في عدة مناطق صناعية ومناطق النشاط، لا يوجد تسارع من المستثمرين الأجانب أو الوطنيين لتوظيف رؤوس الأموال في الساحة العقارية الصناعية. وتتوفر الجزائر على حظيرة مهمة من المناطق الصناعية ومناطق النشاط، أنشئ معظمها خلال الفترة المتراوحة ما بين السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. ويبلغ عدد المناطق الصناعية 72 منطقة تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 14818 هكتار، ويبلغ عدد مناطق النشاط 449 منطقة بمساحة 7593 هكتار[29]. كما أن الجزائر خرجت أواخر التسعينات من القرن الماضي من برنامج التعديل الهيكلي بنتائج حسنة على مستوى على مستولى التوازنات الاقتصادية الكبرى، مما أمكن إعادة إعطاء دفع قوي للتصنيع من جديد[30].
ولم يورد المشرع الجزائري تعريفا للمناطق الصناعية، فهي فضاءات ذات مساحة كبيرة نسبيا مجهزة المنشئة والمحددة النطاق من قبل الدولة لاحتواء مشاريع استثمارية التي ينبغي إنشاؤها خارج المحيط العمراني. أما مناطق النشاط يمكن تعريفها على أنها فضاء بمساحة ذات حجم صغير، مجهزة وموجهة إلى إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة[31]. وهناك تشريعات عديدة تخص الاستثمار الصناعي في الجزائر، ونذكر من المدعمة لقيام المناطق الصناعية: قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016[32]، والتشريعات المرتبطة مباشرة بالمناطق الصناعية[33].

مثل المناطق الصناعية، مناطق النشاط هي أيضا مكرسة حصريا للممارسة الاقتصادية لاغير[34]. ومناطق النشاط حسب مذكرة وزارة المساهمات وترقية الاستثمار رقم 533 المؤرخة في ماي 2006، هي مساحات محددة بأدوات التهيئة والتعمير مخصصة لاستقبال نشاطات ذات طابع محلي أو نشاطات متعددة الخدمات، وفي تقرير آخر للوزارة نفسها رقم 07 المؤرخ في 2008/01/12، مناطق النشاط هي مساحات لترقية وتنمية نشاطات اقتصادية بصفة عامة بخلاف النشاطات الصناعية التي تقع في المناطق الصناعية.
وتوجد عدة معايير وضعتها السلطات العمومية، من شأنها أن تميز بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط هي[35]:

- من الجانب القانوني والتنظيمي، تنشأ المناطق الصناعية والمؤسسات القائمة على تسييرها بمراسم تشريعية، أما مناطق النشاط فهي ناتجة عن مبادرات محلية وقد أنشأت بقرار من الولاية، البلدية أو وكالة عقارية للتسيير والتنظيم العقاري؛
- من جهة حجم المناطق، حجم مناطق النشاط أقل نسبيا من حجم المناطق الصناعية، حيث لا تتعدى مساحتها 100 هكتار، باستثناء بعض المناطق الصناعية التي تتوافر على مساحات أقل من بعض مناطق النشاط؛

- من جانب طبيعة النشاطات، إذا كانت مناطق صناعية تأوي مركبات ووحدات صناعية كبيرة، فإن مناطق النشاط تستقبل في غالب الأحيان وحدات صغيرة ومتوسطة، إضافة لوحدات تابعة لقطاع الخدمات؛
- ومن جانب تهيئة وتسيير المناطق، مناطق النشاطات ليست محددة بصفة دقيقة، عكس المناطق الصناعية، وقد تكون مندمجة في بعض الأحيان في النسيج العمراني، كما أنها لا توجد مؤسسة مكلفة بتسييرها، فهذه المهمة موكلة إما للجماعات المحلية، أو الوكالة الولائية العقارية للتسيير والتنظيم العقاريين.

تعاقبت الهيئات المكلفة بإنشاء وتسيير وتهيئة المساحات العقارية الصناعية، مع اختلاط هذه الصلاحيات في بداية الأمر. ولقد أدى تعدد وتعاقب أجهزة تسيير وانشاء المناطق الصناعية إلى إشكالات ميدانية تتمثل في الاستعمال غير العقلاني للمساحات حيث كانت المساحات الممنوحة لا تتلاءم دائما مع الحاجيات الحقيقية لأصحاب المشاريع أو كانت تقام في أخصب الأراضي الزراعية، أو لا يتم الانتهاء من عمليات تهيئتها، أو تغيير في تخصيص الأراضي. وتداركا للوضع قررت السلطات العمومية بموجب المرسوم 07-119 المؤرخ في 2007/04/23 إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت تسمية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[36]. وقد أسندت إلى هذه الوكالة: الوساطة العقارية واقتناء الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز بعد تثمينها وتجزئتها وتهيئتها لأصحاب مشاريع ذات طابع صناعي بحت.

لقد كان التوجه الصناعي للدولة الجزائرية كاختيار لا رجعة فيه ويتضح ذلك جليا من خلال المخططات التنموية التي اعتمدتها حيث ركزت على الصناعات الاستخراجية بشكل أساسي وعلى رأسها المحروقات. وبعدما أصبح قطاع المحروقات الممول الرئيسي لخزينة الدولة بالعملة الصعبة، تم التركيز عليه بشكل أساسي في السياسة التنموية، وبالتالي كانت القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية تقوم على الاستثمارات في الصناعات الثقيلة المتمثلة في قطاع المحروقات أساسا، هذا ما نتج عنه إهمال الصناعات التحويلية بشكل عام[37].

في آخر تعديل تشريعي، يتم بإنشاء وتهيئة وتسيير مناطق نشاطات أو مناطق صناعية أو مناطق لوجيستية على أراض ذات طابع غير فلاحي من قبل القطاع الخاص وفق المادة 80 من قانون المالية لسنة 2017[38]:

- تشكل ملكيتهم؛
- وتابعة للأملاك الخاصة للدولة على أساس حق امتياز منح لهم بالتراضي لمدة 33 سنة مع منح تخفيضات على مبلغ الامتياز، تتغير حسب الموقع الجغرافي للمشروع:

1. ولايات الشمال: 95% خلال فترة إنجاز المشروع التي قد تمتد من سنة إلى 5 سنوات 75% خلال فترة الاستغلال التي تمتد إلى غاية انقضاء مدة الامتياز؛
2. ولايات الهضاب العليا والجنوب: بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات، و90% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد انقضاء هذه المدة بالنسبة للمشاريع المتواجدة في الولايات التي تشهد تنفيذ برنامج الجنوب والهضاب العليا؛
3. وولايات الجنوب الكبير: بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 15 سنة، و95% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد انقضاء هذه المدة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المتواجدة في ولايات الجنوب الكبير.

ونظرا لما يعرفه العقار الموجه للاستثمار في الجزائر من إشكالات قانونية بصفته أساس بداية انطلاق المشاريع الاستثمارية، وبدون أرضية لا يمكن انطلاق أي مشروع استثماري على العموم، لجأ المشرع الجزائري إلى إصدار نصوص تشريعية من شأنها أن تشكل قاعدة قانونية تسمح بضمان تسيير منتظم للحافظة العقارية المتوفرة والموجهة لترقية الاستثمار، تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[39]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المعدل والمتمم، وتتمثل مهامها في[40]:

- تسيير وترقية حافظتها العقارية؛
- الوساطة، بحيث أنها يمكنها أن تسير أملاك عقارية لحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها على أساس اتفاقية مبرمة بينها وبين مالك هذه العقارات؛
- متابعة السوق العقاري ذو الطابع الاقتصادي ومن ثمة المساهمة في تكوين بنك معلومات متعلق بالعقار الاقتصادي؛
- تعميم ونشر المعلومات المتعلقة بالعرض العقاري وتطلعات السوق وآفاقه؛
- إعداد جدول الأسعار يمكن أن يكون مرجع لتحديد القيم كالأسعار وأتاوى حق الامتياز؛
- وصلاحية تهيئة المناطق الجديدة.

2-2) إشكالية إدماج الحرف في المناطق الصناعية في الجزائر:

قامت العديد من الدول العربية بإدماج مناطق حرفية ضمن المناطق الصناعية ومنها الأردن ومصر وسوريا والكويت. إذ تمثل الصناعات التقليدية والحرفية رافدا مهما من روافد النسيج الاقتصادي في كل المجتمعات، ولا يقتصر أثرها ودورها على الجانب الاقتصادي فقط وإنما تمتد أيضا إلى المكونات التاريخية والاجتماعية للمجتمع، باعتبارها خزان للقيم والعادات

والتقاليد للمجتمع وترجمة اقتصادية لها. وتزداد أهمية هذه الصناعات كصناعات ثقافية بصورة مطردة على نطاق العالم، حيث تم الاعتراف بها من قبل عدد كبير من الوكالات والهيئات مثل منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق العالمي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا وغيرها من المنظمات والمؤتمرات[41].

إن مهنة الحرفي والصانع التقليدي هجرها أهلها بسبب ضآلة الإنتاج وعدم وجود مدارس صناعية وحرفية متخصصة لتخريج أجيال جديدة من الصناع المهرة. وبالتالي، فإن إن إدماج الصناعات التقليدية والحرف في المناطق الصناعية هو أمر هام كخطوة لإعادة إحياء هذه المناطق الصناعية، وما تتميز به من حرف يدوية وتراثية. وبالتأكيد، فإن إعادة ازدهار هذه الصناعات والمدن له تأثير اقتصادي كبير، علاوة على أنها عنصر مكمل للصناعات الكبرى أيضا[42].

ساهمت التجمعات الحرفية بشكل كبير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدن، وما يزال هذا الدور مستمرا ويجب دعمه وتقويته، فقد لعبت التجمعات دورا تضامنيا وتكافليا واجتماعيا، لأن الصانع والحرفي كان مركز ومصدر تشغيل أبنائه وأبناء الحي والأقارب والجيران، خصوصا منهم الذين لم يوفقو لاستكمال مسارهم الدراسي أو من الذين لم يكن لهم حظ في التعليم. إلا أن التحول العمراني، الذي أضحت عليه المدن حاليا، لم يساعد على تشكيل التجمعات الحرفية والمهنية. وأن هذه التجمعات الحرفية تبدو مشتتة بين أحياء المدن، فلم تعد تراعي تخطيطا معينا، بل أضحت تشكل مصدرا للضوضاء والتلوث البصري، وتسبب في كثير من الإزعاج داخل الأحياء السكنية[43]. فهنا نطرح السؤال: هل إدماج المناطق الحرفية ضمن المناطق الصناعية يكون حلا؟

إن نقل الحرفيين المنتشرين داخل المدن والبلدات إلى المناطق الصناعية والحرفية ستعالج معوقات إنشاء المناطق المناسبة لاحتضان الصناعات والحرف الموجودة في نطاق عمل كل مدينة، إلا أن مشكلة هذا النقل لا يتوافق مع كل الحرف التقليدية نظرا لخصوصياتها وصغر استثمارتها[44]. فالحرف اليدوية التقليدية وسبل إدماجها في التنمية الاقتصادية تحتاج هي الأخرى إلى تبني استراتيجية وطنية تكون أساساً للتطبيق والتنسيق بين العديد من الوزارات المعنية والتجمعات النقابية للحرفيين[45].
وقبل تجميع الحرفيين في المناطق الصناعية ولتشجيع الصناعيين لتمكينهم من المنافسة في الأسواق الخارجية وتصريف منتجاتهم، لا بد من اهطائهم مزايا، ونذكر منها[46]:

- تسهيل عملية استيراد المواد الأولية والمساعدة في فتح أسواق تصريفية؛
- اعفاؤهم من الضرائب والغاء الازدواج الضريبي للمصنوعات المصدرة؛
- الدعم المادي للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ومكافأة الناجحة منها؛

- والاعفاء من التراخيص الادارية في المنطقة الصناعية كونها مدروسة على أساس أنها منطقة صناعية وحصرهم في الترخيص الصناعي؛

إن وضع الصناعات الحرفية في العالم يختلف من دولة لآخرى –حسب درجة تطور سياحتها، فهناك ربط بتسمية المنطاق الصناعية باسم "المناطق الصناعية والحرفية" في العديد من الدول سواء بأسلوب مباشر (مثل الحال في مصر وسورية) أو غير مباشر عن طريق مؤسسات متخصصة في مجال الأعمال الحرفية (مثل الحال في سلطنة عمان).
إن مناقشة ضرورة ادماج نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في المناطق الصناعية، يتطلب مراعاة طبيعة هذه الصناعات المحدثة موزعة عبر ثلاثة فروع للنشاط[47]، وهي:

1. **الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية*: *من الصعب إدماجها في المناطق الصناعية*:**
وهذا لتعبيرها عن المضمون الثقافي المتوارث عبر الأجيال: وتسمى بهذا الاسم لارتباطها بجانب التراث الثقافي. وهما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين به الحرفي أحيانا بالآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينيه ذات طابع تقليدي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتعتبر الصناعات التقليدية والحرفية صناعات تقليدية فنية عندما تتميز بأصالتها وطابعها الانفرادي والإبداعي. وهي تضم النشاطات المرتبطة بصناعات المواد الغذائية، صناعات الطين والجبس والحجر والزجاج وما يماثلهم، المعادن، الخشب ومشتقاته، الصوف والمواد المماثلة له، القماش، الجلود، ومواد مختلفة أخرى.
2. **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج مواد: *يمكن إدماجها في المناطق الصناعية*:**
وتضم نشاطات الإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاعات (المناجم والمقالع، الميكانيك والكهرباء، الحديد، التغذية، النسيج والجلود، الخشب والتأثيث والخردوات والأدوات المنزلية، الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء، الحلي، ونشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد المختلفة).
3. **والصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: *يمكن إدماجها في المناطق الصناعية*:**
وتضم نشاطات النشاطات المرتبطة بـ (التركيب والصيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة، تصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة، الأشغال الميكانيكية، التهيئة والصيانة والتصليح وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية والصناعية والسكنية، النظافة وصحة العائلات، الألبسة، ونشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المختلفة).

* تسمى بـ "الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية" لارتباطها بجانب التراث الثقافي.

والحديث عن ضرورة إدماج المناطق الحرفية في المناطق الصناعية، نرى أن الصناعات الحرفية الفنية التي تصنع في هذه المناطق، لا يمكن تسويقها بها، وهذا لكونها ترتبط بطلبات السائح المحلات والأسواق داخل المدن، ويجب أن ندمج النشاطات الحرفية الممكن إدماجها مع إهمال ما لا يندمج حتى يندثر تلقائيا[48].

وتزامنا مع العمل لإخراج الصناعات الملوثة والثقيلة والمتوسطة من داخل المدن، تعمل كثير من الدول لتوطين الصناعات الحرفية التي تخدم المشهد الجمالي والمرتبطة بالسياحة والتراث والصناعات الخفيفة النظيفة وغير الملوثة وغير المستنزفة لموارد المدن من المياه والكهرباء والصرف الصحي ولا تشكل عبئا على البنى التحتية فيها[49].

خاتمة:

تعمل المناطق الصناعية على إحداث التنمية الاقتصادية، إذ تؤثر في جذب الصناعة وتحافظ على الأرض المحجوزة للاستغلال الصناعي، والصناعات التقليدية والحرفية هي أحد الصناعات التي يمكن أن تتواجد ضمن المناطق الصناعية. ويكون ذلك في مناطق جغرافية مخصصة لمشاريع صناعية وفق معايير وضوابط محددة. وبهذا، تسعى الجزائر من خلال البرامج الانمائية المتواصلة لترسيخ فكرة إقامة مناطق صناعية لتشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات، ولكن مع ذلك تبقى العديد من المناطق الصناعية تبحث عن إطار عام لرفع مردوديتها بالرغم من تسخير إمكانيات مالية ومادية.

إن مواقع مشاريع الاستثمار في المناطق الصناعية سواءً أكانت مشاريع فردية أو مجمعات صناعية كبيرة هي واحدة من المؤشرات التي تعكس التنمية المكانية. فالمنطقة الصناعية عبارة عن منطقة جغرافية مخصصة لمشاريع صناعية وفق معايير وضوابط محددة تحددها السلطة. كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية.

إن الصناعات التقليدية والحرف أساسها هو العمل اليدوي المبدع المستنبط من تراكم تجارب الأجيال، فهو يحمل قيم تاريخية، ويستعمل غالبا المواد والخامات الأولية المحلية. وأن مشكلة نقل الحرفيين إلى المناطق الصناعية لا يتوافق مع كل الحرف التقليدية نظرا لخصوصياتها وصغر استثمارتها. ولادماج المناطق الحرفية في المناطق الصناعية، يتطلب تحديد الصناعات الحرفية المُراد إدماجها، فليس كل حرفة قابلة الدخول للمناطق الصناعية. فالصناعات الحرفية الفنية التي تصنع في هذه المناطق، لا يمكن تسويقها بها، وهذا لكونها ترتبط بطلبات السائح المحلات والأسواق داخل المدن، ويجب أن ندمج النشاطات الحرفية الممكن إدماجها مع إهمال ما لا يندمج:

1. الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية من الصعب إدماجها في المناطق الصناعية لتعبيرها عن المضمون الثقافي المتوارث عبر الأجيال؛
2. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج مواد يمكن إدماجها في المناطق الصناعية؛
3. والصناعة التقليدية الحرفية للخدمات يمكن إدماجها في المناطق الصناعية.

الهوامش والمراجع:

1 ارجع إلى:
- مقال، «المدن الصناعية والإدارة المحلية»، موقع الصناعي السوري، 2015/10/12،
http://alsenaee.com/2015/10/12/industrial-cities-and-local-administration/
- ROUX Michel, «Entrepôts et magasins: Tout ce qu'il faut savoir pour concevoir une unité de stockage», Eyrolles (6° édition), Paris, 2015, pp. 9-10.

2 GROUT Michel & SALAUM Patrick, «Instrumentation industrielle: Spécification et installation des capteurs et vannes de régulation», Dunod (4° édition), Paris, 2015, p. 2.

3 حسن أحمد الطيب بن طاهر، «التنمية المكانية للاستثمار الصناعي في ليبيا (الواقع والمتوقع)»، مجلة "الجامعي"، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، العدد 22، 2015، ص ص 303-323.

4 بدير بهاء نبيل فايز، «دراسة تقييمية لمواقع التخطيطي للمناطق الصناعية في قطاع غزة»، ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص 20،
http://library.iugaza.edu.ps/thesis/116456.pdf

5 عمران بندر مراد، «التوزيع المكاني للمواقع الصناعية حول مدينه بغداد: "منطقة عويريج الصناعية - دراسة حالة"»، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد 107، 2014، ص ص 187-212.

6 Actu-Environnement (dictionnaire), «Définition de zone industrielle»,
https://www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/zone_industrielle.php4

7 سيد عبد الرحمن عباس بلة، «المناطق الصناعية المتكاملة الخدمات في السودان ودورها في تخفيض تكاليف الاستثمار والتشغيل وجذب المستثمرين: دراسة ميدانية»، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أمارابك)، تكساس، المجلد 04، العدد 09، 2013، ص ص 39-56.

8 بدير بهاء نبيل فايز، ص 24، مرجع سبق ذكره.

9 نائل محمد إبراهيم مصبح، «أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية»، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 19،
http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0045414

10 خبابة عبد الله & خبابة صهيب، «دور المناطق الصناعية في تدعيم التنمية المستدامة في الفضاء الأورومغاربي مع الإشارة إلى نموذجي الجزائر وفرنسا»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، العدد 28-1، 2013، ص ص 105-132.

11 خوادجية سميحة حنان، «النظام القانوني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، العدد 41، جوان 2014، ص ص 409-432.

12 ارجع إلى:

- فوزية ساتي محمد الأمين، «أثر التدخل الصناعي على تنمية المنطقة الصناعية الخرطوم بحري»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، العدد 03، 2015، ص ص 6-37؛

- GRATACAP Anne & MEDAN Pierre, «Management de la production: Concepts-méthodes-cas», Dunod (3° édition), Paris, 2009, p. 31.

13 ارجع إلى:

- سيد عبد الرحمن عباس بلة، مرجع سبق ذكره؛
- نائل محمد إبراهيم مصبح، مرجع سبق ذكره.

14 MADERS Henri-Pierre & MASSELIN Jean-Luc, «Piloter les risques d'un projet», Eyrolles, Paris, 2009, p. 30.

15 محمد المهدي الأسطى، «تحليل دور التخطيط الصناعي في اختيار الموقع الصناعي الأنسب (دراسة تطبيقية على مجمع الحديد والصلب بمصراتة)»، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة (ليبيا)، المجلد 01، العدد 05، جوان 2016، ص ص 131-159.

16 ارجع إلى:

- محمد محمد سليمان حسن، «الاشتراطات والمعايير التخطيطية للمناطق الصناعية»، مجلة "الصناعة السعودية"، مجلس إدارة المدينة الصناعية، الرياض، العدد 31، جويلية 2005، ص ص 1-3؛
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، «دليل التخطيط والتصميم لتطوير المدن الصناعية»، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، الرياض، 1426هـ، ص ص 19-61؛

17 فهد الثنيان، «التجربة السعودية في بناء وإدارة المدن الصناعية»، 2016/12/05،
http://www.maaal.com/archives/20161205/83804

18 فوزية ساتي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره.

19 LEHMANN-ORTEGA Laurence, LEROY Frédéric, GARRETTE Bernard, DUSSAUGE Pierre & DURAND Rodolphe, «STRATEGOR - Corrigés des mini-cas d'entreprise», Dunod (7° édition), Paris, 2016, p. 7.

20 ارجع إلى:

- مقال، «المعايير التخطيطية للمناطق الصناعية»، الأجزاء 1 و2 و3، 2011/04/22،
http://www.startimes.com/?t=27845950
- نائل محمد إبراهيم مصبح، مرجع سبق ذكره.

21 حامد إبراهيم الموصلي، «إستراتيجية للنهوض بالصناعات التقليدية»، 2015/05/23،
https://islamonline.net/6465

22 بن حمودة محبوب، «النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، المجلد-العدد 01، 2012، ص ص 11-48.

23 الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 03-1996م).

24 حامد إبراهيم الموصلي، «مرجع سبق ذكره.

25 المرسوم التنفيذي 07-339 المؤرخ في 19 شوال 1428هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 2007م (الجريدة الرسمية، العدد 70-2007م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1417هـ الموافق لـ 30 أفريل 1997م (الجريدة الرسمية، العدد 27-1997م) المتضمن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

26 احمد شاكر العسكري، «التسويق الصناعي: مدخل استراتيجي»، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص ص 20-21.

27 Collectif, «Marketing de l'Art et de la Culture: Spectacle vivant, patrimoine et industries culturelles», Dunod, Paris, 2009, p. 11.

28 مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية،
http://www.matta.gov.dz/

29 خوادجية سميحة حنان، مرجع سبق ذكره.

30 دبيش أحمد & أوكيل نسيمة، «الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط»، مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، المجلد 21، العدد 65، 2014، ص ص 157-172.

31 تاتولت فاطمة، «المعالجة القانونية للعقار الصناعي في ضوء التشريع والاجتهاد القضائي»، رسالة ماجستير في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2015، ص 13.

32 القانون 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437هـ الموافق لـ 03 أوت 2016م المتعلق بترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية، العدد 46-2016م).

33 يتعلق الأمر بـ:

- المرسوم 73-45 المؤرخ في 25 محرم 1393هـ الموافق لـ 28 فيفري 1973م المتضمن إدارة المناطق الصناعية (الجريدة الرسمية، العدد 20-1973م)؛
- المرسوم 84-55 المؤرخ في 30 جمادي الأولى 1404هـ الموافق لـ 03 مارس 1984م المتضمن إدارة المناطق الصناعية (الجريدة الرسمية، العدد 10-1984م)؛
- المرسوم 84-56 المؤرخ في 30 جمادي الأولى 1404هـ الموافق لـ 03 مارس 1984م المتضمن مؤسسات تسيير المناطق الصناعية وعملها (الجريدة الرسمية، العدد 10-1984م).

34 LIZZIO Karine, «Stratégie de gestion des zones d'activités: Etude de base», Service du développement territorial (SDT) Lausanne, février 2016, p. 5.
https://www.vd.ch/fileadmin/user_upload/themes/territoire/amenagement/PDCn/Etudes_de_base/SDT_%C3%A9tudesdebase_SGZA_EdB_RapportFinal_022016.pdf

35 خوادجية سميحة حنان، مرجع سبق ذكره.

36 خوادجية سميحة حنان، مرجع سبق ذكره.

37 متناوي أمحمد، «أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري»، مجلة "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، جامعة الشلف، العدد 13، جانفي 2014، ص ص 66-74.

38 القانون 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2016م المتضمن قانون المالية لسنة 2017م (الجريدة الرسمية، العدد 77-2016م).

39 المرسوم التنفيذي 12-126 المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1433هـ الموافق لـ 19 مارس 2012م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 05 ربيع الثاني 4128هـ الموافق لـ 23 أفريل 2007م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 17-2012م).

40 حيرش نور الدين & عمور محمد، «دور التشريع في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال الصناعي بالجزائر»، مجلة "جيل الأبحاث القانونية المعمقة"، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس (لبنان)، العدد 03، ماي 2016، ص ص 63-76.

41 حمد بن عبد الله اللحيدان، «أهمية الصناعات الثقافية»، جريدة "الرياض"، مؤسسة اليمامة الصحفية، الجمعة 22 محرم 1431هـ الموافق لـ 08 جانفي 2010م، العدد 15173.

42 عادل السنهوري، «إحياء الصناعات الحرفية والمدن الصناعية، اليوم السابع»، السبت 23 جانفي 2016، *http://www.youm7.com/story/2016/1/23/*

43 حوار مع علي الشعباني (أستاذ علم الاجتماع)، «يجب دعم وتقوية التجمعات الحرفية»، مجلة "تدبير" المغربية، 2015/03/11،
http://tadbir.ma/

44 مقال، «نقل المنشآت الحرفية في المدن إلى المناطق الصناعية»، موقع شام نيوز، 2010/02/12،
http://shamfm.fm/ar/article/2159/نقل-المنشآت-الحرفية-في-المدن-الى-المناطق-الصناعية.html

45 مقال، «الحرف اليدوية التقليدية... تشجيعها يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي»، جريدة "الجماهير نبض حلب"، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، حلب، العدد 13621، الثلاثاء 2012/07/10،
http://jamahir.alwehda.gov.sy/node/383894

46 خديجة معلا، «الحرفيون تجمعهم المنطقة الصناعية وتفرقهم خدماتها»، يومية "الوحدة"، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية، العدد 7645، الاثنين 24 أكتوبر 2011،
http://wehda.alwehda.gov.sy/node/356794

47 المرسوم التنفيذي 07-339 المؤرخ في 19 شوال 1428هـ الموافق لـ 31 أكتوبر 2007م (الجريدة الرسمية، العدد 70-2007م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1417هـ الموافق لـ 30 أفريل 1997م المتضمن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف (الجريدة الرسمية، العدد 27-1997م).

48 مقال، «الصناعات الحرفية التقليدية رافد اقتصادي بحاجة للتنمية»، جريدة "اليوم"، يومية تصدر عن دار اليوم للإعلام، الدمام (السعودية)، الثلاثاء 07 نوفمبر 2006، العدد 12198.

49 مقال، «االمناطق الصناعية الحرفية في الأربعاء التجاري»، 2018/03/29،
https://worldnews-sy.com/المناطق-الصناعية-الحرفية-في-الأربعا/